

الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير من الأمانة

١- في القرار ج ص ٦٧-١٤، أقرت جمعية الصحة العالمية بأهمية تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة المتفق عليها، وحثت الدول الأعضاء على أن تضمن أن تشغل الصحة موقعاً محورياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وأن تضمن قيام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتسريع وصون التقدم المُحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة؛ وأن تُدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ضرورة العمل على تقليل العبء الذي يمكن الوقاية منه وتلافيه للمرضى والوفيات وحالات العجز الناجمة عن الإصابة بالأمراض غير السارية والإصابات، وأن تعزّز أيضاً في الوقت نفسه الصحة النفسية؛ وأن تشدّد على ضرورة اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات لمعالجة المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة.

٢- وفي هذا القرار طلبت جمعية الصحة أيضاً إلى المدير العام مواصلة المشاركة النشطة في المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لضمان موقع مركزي للصحة في جميع العمليات ذات الصلة؛ ومواصلة إبلاغ الدول الأعضاء وتقديم الدعم عند الطلب، بشأن المسائل والعمليات المتعلقة بوضع الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣- وعلى هذه الخلفية، يلخص هذا التقرير عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك مسار العمل الذي سيؤدي إلى اعتماد مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة خلال عام ٢٠١٥.

المضي قدماً في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤- ورد ملخص للعملية التي جرت حتى نيسان/ أبريل ٢٠١٤ في تقرير مقدم إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والستين^١ وفي آب/ أغسطس ٢٠١٤، في إطار مشاورات عالمية واسعة النطاق، اقترح الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها (الملحق ١).^٢ وتستند هذه الأهداف الإنمائية إلى ركائز الاستدامة الثلاثة، وهي: التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والمساواة الاجتماعية. وتعتمد هذه الأهداف مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، على وجه التحديد. كما تقر بأن القضاء على الفقر يُعد أكبر التحديات التي تواجه العالم في يومنا هذا، وشرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

١ الوثيقة ج ٦٧/٢٠.

٢ انظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/68/970 و Corr.1، المرفق.

٥- وفي القرار ٣٠٩/٦٨ الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن اقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية سيمثل القاعدة الرئيسية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع الإقرار بأن المساهمات الأخرى ستؤخذ أيضاً في الاعتبار في عملية المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٦- وفي الخطة التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح العضوية وضعت الصحة كهدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، في شكل هدف جامع يرمي إلى "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار". ويشتمل هذا الهدف الجامع المتعلق بالصحة على تسع غايات، منها ثلاث غايات ترتبط بالأهداف الإنمائية للألفية، وثلاث غايات تتعلق بالأمراض غير السارية والإصابات، وثلاث غايات شاملة أي أنها تركز على النظم، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة، والإتاحة الشاملة لخدمات الرعاية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، والحد من المخاطر الناجمة عن تلوث الهواء والماء والتربة.^١

٧- وفي حين أن الهدف الوحيد المتعلق بالصحة ينطوي على الجوانب الرئيسية اللازمة لتحقيق الصحة الجيدة، فإن الصحة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعديد من الأهداف الستة عشر الأخرى المقترحة. فالصحة تسهم على سبيل المثال في الحد من الفقر، والإغاثة من الجوع والتغذية المحسنة، والمدن المأمونة، والحد من عدم المساواة، والاستهلاك المستدام، والطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة، وإدارة المواد الكيميائية السامة، والمياه النظيفة وخدمات الإصحاح، والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، والحفاظ على النظم البيئية المائية والأرضية، كما تستفيد منها جميعاً. فضلاً عن ذلك، فإن الإحصاءات الصحية تُعد ضمن القياسات الرئيسية للتقدم صوب إحراز التنمية المستدامة، لأن التمتع بالصحة الجيدة والعافية على أكمل وجه، يتوقف على طيف واسع من التحسينات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٨- وقد جُمع الحوار الخاص بالتنمية في التقرير التجميعي المعنون الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠، الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويعرض التقرير التجميعي رؤية يمكن للدول الأعضاء أن تمضي بها قدماً في المفاوضات التي ستجرى في الفترة السابقة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومن المتوقع في هذا المؤتمر أن تتفق القيادات العالمية على برنامج عمل تاريخي ويعيد المدى يستمر ١٥ عاماً ويستهدف القضاء على الفقر وإحداث تحول في حياة الناس مع حماية الكوكب في الوقت ذاته.

٩- ويوضح التقرير التجميعي المتطلبات اللازمة لتحقيق حصيلة واقعية ولكن طموحة لمؤتمر القمة الخاص، تتمثل في رؤية ملهمة بشأن المستقبل تصاغ في إعلان؛ وخطة عملية خاصة بهذا الإعلان ترد في شكل مجموعة متكاملة من الأهداف والغايات والمؤشرات؛ والوسائل الكافية لتنفيذ الخطة ولتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية؛ وآلية لضمان ترجمة الوعود إلى إجراءات، وإطار لرصد التنفيذ واستعراضه.

١٠- كما يحدد التقرير التجميعي ستة عناصر أساسية لوضع خطة التنمية المستدامة لتأطيرها وتعزيزها. وتركز هذه العناصر على القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة؛ وضمان التمتع بموфор الصحة؛ وبناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول؛ والعمل على تعزيز الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية

١ انظر الوثيقة ج/١٣/٦٨ أيضاً.

٢ وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/69/700.

المؤسسات؛ وحماية نُظُمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا؛ وحفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.

١١- وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، حددت الجمعية العامة الخطوط العريضة لعملية المفاوضات الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي يشارك في رئاستها الممثلان الدائمان لأيرلندا وكينيا. وعُقدت الدورتان الأوليان لهذه العملية بحلول ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥. وفي الدورة الأولى التي عُقدت في الفترة ١٩-٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ لإجراء التقييم، اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة إيصال ما تسعى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى تحقيقه إلى الجمهور بطريقة واضحة ومقتضية وجذابة ومفهومة. وينبغي أن يتسم التواصل مع الجمهور بالتطلع وأن يبعث على الإلهام وأن يركز على الناس وعلى الكوكب، كما ينبغي أن يقع الفقر المدقع في صميمه. وكان هناك تأييد كبير للإبقاء على الأهداف السبعة عشر والغايات المرتبطة بها التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح العضوية. واتفقت الدول الأعضاء على أن وسائل التنفيذ - التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا - ينبغي أن تتواءم مع طموحات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. واتفقت الدول الأعضاء أيضاً على أن حصيلة أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ سوف تشمل إعلاناً سياسياً، وأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، ووسائل التنفيذ، وإطاراً للرصد والمساءلة.

١٢- أما الدورة الثانية للمفاوضات الحكومية الدولية التي انعقدت في الفترة ١٧-٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١٥، فقد ركزت على الإعلان، بما في ذلك مقدمة لتصاحب الأهداف والغايات ووسائل التنفيذ وإطار الرصد. وشملت المناقشات حول مسودة وثيقة المناقشة المواضيع الواسعة النطاق التالية: ضرورة توضيح كيف أن الركائز الثلاث للتنمية المستدامة تعتمد بعضها على البعض؛ وإدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة؛ ووضع أهداف التنمية المستدامة في إطار بسيط وجذاب يتعلق "بالناس والكوكب والشراسة والرخاء" على سبيل المثال؛ وضرورة تمثيل المواضيع تمثيلاً قوياً، بما في ذلك عدم المساواة ونوع الجنس والمرأة والشباب والقدرة على الصمود والهجرة وتغير المناخ؛ وكذلك مواضيع الشفافية والشمول وتعدد الأبعاد والإنتاج والاستهلاك المستدامان. ومن المنظور الخاص بالصحة ينبغي للإعلان أن يتضمن المواضيع الرئيسية للهدف الخاص بالصحة، فضلاً عن الدور الذي تلعبه الصحة عموماً في التنمية المستدامة. ويُتوقع صدور مسودة أولى للإعلان بحلول نهاية نيسان/ أبريل، والتفاوض بشأنها في شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو.

١٣- وسوف تستمر عملية المفاوضات الحكومية الدولية حتى نهاية تموز/ يوليو ٢٠١٥. وفي الدورة التي ستُعقد في الفترة الواقعة بين ٢٣ و ٢٧ آذار/ مارس، سيتمحور التركيز حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وفي الفترة ٢٠-٢٤ نيسان/ أبريل، ستنتظر الدول الأعضاء في وسائل التنفيذ والشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة. وسيجري استعراض التقدم في الفترة ١٨-٢٢ أيار/ مايو. وستختتم الدورات الثلاث الأخيرة التي ستُعقد في الفترة ٢٢-٢٥ حزيران/ يونيو، و ٢٠-٢٤ تموز/ يوليو، و ٢٧-٣١ تموز/ يوليو، المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية.

١٤- ويُعد السؤال حول كيفية تمويل خطة التنمية المستدامة الجديدة اعتباراً رئيسياً ينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر فيه وسيكون محور المناقشة خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا بإثيوبيا في الفترة ١٣-١٦ تموز/ يوليو. وسيتمثل تحد رئيسي في مواءمة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني.

١٥- وقد أُسندت مهمة وضع إطار المؤشرات الخاصة برصد التقدم المُحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وطُلب إلى اللجنة وآليات عملها دعم هذه العملية باقتراح

المؤشرات ووضعت قائمة مؤقتة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥. ونظراً لأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تشمل ١٦٩ غاية، ولأن بعض الغايات تتضمن عدة مكونات، أسفرت هذه العملية عن عدد كبير من المؤشرات العالمية. وفضلاً عن ذلك، قد تكون هناك مؤشرات وطنية أو إقليمية أو قطاعية أو مواضيعية. ولذا فقد أعرب عدد من الدول الأعضاء عن قلقها إزاء ارتفاع عدد المؤشرات الذي سيؤدي إلى كبر عبء التبليغ الوطني، وأعربت عن تفضيلها لعدد أصغر من المؤشرات كي تسهل إدارته. وقد أعلنت اللجنة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة عن عزمها على أن تستهدف قائمة مختصرة تشمل عدداً من المؤشرات الأساسية يتراوح ما بين ١٠٠ و ١٢٠ مؤشراً.

١٦- وتعني عملية اختيار عناصر القائمة المختصرة حتمية استبعاد بعض المؤشرات. وفي مجال الصحة، حيث يوجد عدد من الغايات والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي ينبغي أن ترحل، يجب توخي الحرص على عدم إهدار العمل الجديد القيم الذي نُفِّذ بشأن الأمراض غير السارية والإصابات، والتغطية الصحية الشاملة، والمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة. وتقدم قرارات جمعية الصحة العالمية بعض الإرشادات التي تساعد على الاختيار، ولكن هذه القرارات تشتمل على العديد من الغايات والمؤشرات المتعلقة بالصحة. وغالباً ما لن تنتهي عملية اختيار المؤشرات الرئيسية قبل دورة اللجنة الإحصائية التي ستُعقد في آذار/مارس ٢٠١٦، رغم أن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ قد حُدد كتاريخ مستهدف لوضع المؤشرات الأساسية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٧- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

الملحق

أهداف التنمية المستدامة المقترحة من قبل الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة

- الهدف ١ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف ٢ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف ٣ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف ٤ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- الهدف ٥ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف ٦ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف ٧ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة
- الهدف ٨ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف ٩ إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار
- الهدف ١٠ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف ١١ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف ١٢ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- الهدف ١٣ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- الهدف ١٤ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف ١٥ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الهدف ١٦ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- الهدف ١٧ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

= = =